الباب الخامس: تقييم أداء البنوك.

المحاضرة الحادية عشرة: تقييم أداء البنوك.

تمهيد:

يقوم النشاط البنكي على أساس الموازنة بين مبدأي **السيولة والربحية**، فالسيولة تمثل الثقة في البنك والربحية تمثل أهم أهداف البنك التجاري. ويتم تقيم أداء البنوك من خلال عدة أنواع من المؤشرات؛ هي: مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات مدى ملائمة رأس مال البنك، ومؤشرات توظيف الأموال.

1- تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات السيولة:

أ- تعريف السيولة:

يقصد بالسيولة بالنسبة للبنك التجاري، مدى قدرته على مواجهة التزاماته في الحال، وذلك من خلال أرصدته النقدية السائلة المحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة،

ب-أنواع السيولة:

نميز بين نوعين من السيولة؛ هما:

- **السيولة الجاهزة:**

تتمثل في الأرصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك أي تلك الأرصدة الموجودة في خزينته أو التي يمتلكها في خزائن البنك المركزي أو لدى البنوك التجارية الأخرى.

- **السيولة شبه الجاهزة:**

تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبسهولة دون خسارة، كالحوالات المخصومة، سندات الخزينة، الأوراق التجارية المخصومة من خلال إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

ت-مؤشرات السيولة:

تحتسب السيولة بمؤشرات متعارف عليها في الاقتصاد المصرفي ومن أهمها:

- **معدل الاحتياطي النقدي:**

يتمثل الاحتياطي النقدي في ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي، ويحسب هذا المؤشر بالإعتماد على العلاقة التالية:

❖ **(الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي) مقسوما على (قيمة إجمالي الودائع+ التزامات أخرى).**

وتمثل الالتزامات الأخرى كل من: الشيكات والحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبصفة عامة تمثل الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

- **نسبة الرصيد النقدي:**

يحسب هذا المؤشر بالإعتماد على العلاقة التالية:

❖ **(الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي+ الأرصدة النقدية الجاهزة لدى البنك التجاري) مقسوما على (قيمة إجمالي الودائع+ التزامات أخرى).**

تتأثر الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك التجاري بعمليات السحب والإيداع لدى البنك ذاته.

- **نسبة السيولة العامة:**

يعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك التجاري على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالإعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، ويحسب هذا المؤشر بالإعتماد على العلاقة التالية:

❖ **(الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي+ الأرصدة النقدية الجاهزة لدى البنك التجاري+ أصول شديدة السيولة) مقسوما على (قيمة إجمالي الودائع+ التزامات أخرى).**

2-تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات الربحية:

نميز بين مؤشرين رئيسيين للربحية، هما:

أ- معدل العائد على حقوق الملكية:

يحسب هذا المؤشر بالإعتماد على العلاقة التالية:

❖ **(أرباح العام الماضي) مقسوما على (حقوق الملكية- نصف أرباح العام الماضي)، والنتيجة تضرب في مئة.**

يتم مقارنة هذا المعدل بتكلفة الفرصة البديلة، والتي تتمثل في معدل الخصم السائد، فإذا كان الأول أكبر من الثاني فأداء البنك يكون مجديا من حيث الربحية والعكس غير صحيح. ونقصد **بحقوق الملكية** مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

ب-معدل العائد على الودائع:

يمكن حساب هذا المؤشر بالإعتماد على العلاقة التالية:

❖ **(أرباح العام الماضي) مقسوما على (مجموع الودائع)، والنتيجة تضرب في مئة.**

بمقارنة معدل الخصم السائد والعائد على الودائع تتم معرفة مدى موازنة البنك بين السيولة والربحية، فإذا كان معدل العائد أكبر أو يساوي من معدل الخصم فإن البنك يوازن بين السيولة والربحية. وإلا فا لا.

3-تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات ملائمة رأس مال البنك:

بالإعتماد على مؤشرات مدى الملائمة يمكن تقييم منطقة الأمان للبنك، وتتمثل تلك المؤشرات في المعدلات التالية:

أ- معدل مدى قدرة البنك على رد الودائع بالإعتماد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المؤشر قدرة حقوق الملكية على تغطية ما قد يتعرض له بند الودائع من مخاطر، ويحتسب بناءا على العلاقة التالية:

- **(حقوق الملكية) مقسوما على (مجموع الودائع)، والنتيجة تضرب في مئة.**

كلما كان المعدل أكبر أعطى ثقة اكبر للعملاء.

ب-معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول:

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على استخدام الودائع للاستثمار في الأصول، ويقاس بالعلاقة التالية:

- **(حقوق الملكية) مقسوما على (مجموع الأصول)، والنتيجة تضرب في مئة.**

علما أن المعدل العالمي المعتمد لهذه النسبة لا يقل عن 6%. فكلما ابتعد المعدل عن 6% نحو الأعلى، فأداء الأمان يعتبر جيدا، والعكس يعني أنه ضعيف.

ت-معدل مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول الخطرة:

الأصول الخطرة هي الأصول غير السائلة وتتمثل في الأصول التالية: الأوراق المالية، الاستثمارات، القروض بأنواعها، الأصول ثابتة، أصول أخرى. ويحتسب المؤشر بناءا على العلاقة التالية:

- **(حقوق الملكية) مقسوما على (قيمة الأصول الخطرة+ نصف قيمة الالتزامات العرضية غير المغطاة نقدا)، والنتيجة تضرب في مئة.**

علما أن المعدل العالمي المعتمد لهذه النسبة هو 8% وفقا للجنة بازل. فكلما ابتعد المعدل عن 6% نحو الأعلى، فأداء الأمان يعتبر جيدا، والعكس يعني أنه ضعيف.

4-تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات توظيف الأموال:

يوضح هذا النوع من المؤشرات مدى قدرة البنك على توظيف الموارد التي لديه، وتتمثل مؤشراته في:

أ- معدل إقراض الودائع:

يحتسب المؤشر بناءا على العلاقة التالية:

- **(مجموع القروض) مقسوما على (الودائع)، والنتيجة تضرب في مئة.**

يقارن هذا المؤشر بنفس المؤشر للسنوات السابقة للبنك نفسه أو ببنوك أخرى، لمعرفة تطور هذا المؤشر.

ب-معدل إقراض الأموال المتاحة:

تتمثل الأموال المتاحة في مجموع كل من الودائع وحقوق الملكية، ويحتسب المؤشر بناءا على العلاقة التالية:

- **(مجموع القروض) مقسوما على (مجموع الأموال المتاحة)، والنتيجة تضرب في مئة.**

ينطبق على هذا المؤشر نفس ما ينطبق على المؤشر السابق من حيث التقييم.

ت-معدل مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة:

يحتسب هذا المؤشر بناءا على العلاقة التالية:

- **(مجموع القروض والاستثمارات) مقسوما على (مجموع الأموال المتاحة)، والنتيجة تضرب في مئة.**

ينطبق على هذا المؤشر نفس ما ينطبق على المؤشرين السابقين من حيث التقييم.